

ملاحج من مخلفات الاستعمار الفرنسي في لبنان (1920-1943م)

طالب دكتوراة- قسم التاريخ -كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية

أ. سليمان بن إبراهيم آل قيس الشاردي

المستخلص:

إن موضوع الدراسة حول أهم المخلفات التي تركها الاستعمار الفرنسي في لبنان (1920-1943م)، يلقي الضوء على هذه المخلفات مع لمحة لأهم الإيجابيات والسلبيات مع بيان رأي الباحث حول هذا الموضوع. وقد شملت هذه المخلفات عدت مجالات منها المجال السياسي، والقضائي، والاقتصادي، والثقافي، كما قد تباينت ردود الفعل على هذه المخلفات بين مؤيد ومعارض، فنرى أنصار القومية العربية من أشد المعارضين والمتضررين من هذا الاستعمار، على حين نرى أن هناك تأييدًا واستفادة من هذا الاستعمار من قبل الموارنة وبعض المسيحيين. وقد تفاوتت المخلفات الاستعمارية بين السلبية والإيجابية، لكل مجال على حدة، فنجد من النواحي السلبية تكريس المزيد من الانقسام داخل المجتمع اللبناني بتقوية الطوائف الضعيفة، وتسليمها المناصب الإدارية في الدولة، واستخدام المجال الثقافي في نزع الهوية الإسلامية والعربية وأبعاد لبنان عن محيطه، أما النواحي الإيجابية فتمثلت في الجانب الاقتصادي بتطويره، وإدخال التقنية، والخروج من حالة الكساد التي سادت فن نهاية الحكم العثماني، لكن هذه الإيجابية كانت تخدم في المقام الأول الاستعمار الفرنسي. وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي، فكان استخدام المنهج التاريخي لأننا نؤرخ لفترة هامه من ماضي المنطقة والذي له دور مفصلي في الاحداث التي نمر بها في وقتنا الحاضر، كما استخدمت المنهج التحليلي في دراسة وتحليل محتويات ونصوص هذه الدراسة، أما المنهج الوصفي فجاء لوصف بعض الاحداث التي مرت بها لبنان إبان الاستعمار الفرنسي لها.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار، الفرنسي، لبنان، الانتداب، فرنسا

Abstract:

The theme of the study on the most important remnants left by French colonialism in Lebanon (1920-1943-) sheds light on these residues with a glimpse of the most important pros and cons with the

researcher's opinion on this subject. These remnants have included, among other areas, the political, judicial, economic and cultural spheres, and reactions to these remnants have varied between supporters and opponents, we see supporters of Arab nationalism as strong opponents and those affected by this colonialism, while we see support and benefit from this colonialism by maronites and some Christians. The colonial remnants varied between negative and positive, for each area, and in negative terms we find that further division within Lebanese society is perpetuated by strengthening vulnerable communities, handing over administrative positions in the State, using the cultural sphere to remove Islamic and Arab identity and keeping Lebanon away from its surroundings, while the positive aspects were the economic aspect of its development, the introduction of technology and the exit from the depression that prevailed at the end of Ottoman rule, but this positivity primarily served French colonialism. The use of the method was history because we date an important period of the region's past, which has a pivotal role in the events we are going through today, as well as the analytical approach in studying and analysing the contents and texts of this study.

Keywords: Colonialism, French, Lebanon, Mandate, France

المقدمة:

ما من شك أن الاستعمار الفرنسي له طبيعة خاصة في توجهاته ونظمه، التي تختلف كثيراً عن الاستعمار الإنجليزي أو حتى الإسباني والبرتغالي، حيث تستعمر فرنسا الدولة استعماراً ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً قبل أن تستعمرها سياسياً وعسكرياً، في محاولة منها أن تصبح مستعمراتها امتداداً للوطن الأم، وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن الانتداب الفرنسي في لبنان (-1920 1943م)، لم يكن كالحكم العثماني الذي ظل يحكم سوريا ولبنان على مدار أكثر من ثلاثة قرون، حيث نرى أثر الانتداب الفرنسي واضحاً في التعليم، واللغة، والثقافة، والسياسة.

فقد أثار الانتداب الفرنسي على لبنان ردود فعل متباينة بين مؤيد

ومعارض، سواء داخل لبنان أو في أوروبا، حيث لم يكن للانتداب الفرنسي رده فعل واحده أو وجهة نظر واحدة في كل لبنان، الأمر الذي يجعلنا أمام تساؤل مهم: كيف يمكننا تقييم مخلفات الانتداب الفرنسي في لبنان؟ وعلي أي منهج نعتمد؟

في الحقيقة أن الانتداب الفرنسي لا يمكن تقييمه من جانب واحد أو من وجهة نظر فريق واحد، إذ أن لكل فريق مصالحه التي قد تتفق أو تختلف مع الانتداب وما فرضه من نظم وقيود، فأنصار القومية العربية على سبيل المثال هم أول المتضررين من فرض الانتداب الفرنسي على لبنان، بينما استفاد منه الموارنة وبعض المسيحيين الآخرين، إذ أن لكل فريق مصالحه التي قد تتفق أو تختلف مع الانتداب وما فرضه من نظم وقيود، فأنصار القومية العربية على سبيل المثال هم أول المتضررين من فرض الانتداب الفرنسي على لبنان، بينما استفاد منه الموارنة وبعض المسيحيين الآخرين، وفي هذا البحث محاولة للتعرف على أهم المتغيرات التي أحدثها الانتداب الفرنسي في لبنان (1920-1943م) دونما الخوض كثيراً في تفصيلات حدوث الانتداب الذي كتب عنه كثيراً. وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي، فكان استخدام المنهج التاريخي لأننا نؤرخ لفترة هامه من ماضي المنطقة والذي له دور مفصلي في الاحداث التي نمر بها في وقتنا الحاضر، كما استخدمت المنهج التحليلي في دراسة وتحليل محتويات ونصوص هذه الدراسة، أما المنهج الوصفي فجاء لوصف بعض الاحداث التي مرت بها لبنان إبان الاستعمار الفرنسي لها.

التدخلات الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى:

لم يكن مشروع فرنسا لفرض سيطرتها على سوريا الكبرى وليد اللحظة او حتى جاء التفكير فيه أثناء الحرب العالمية الأولى، بل كانت فرنسا قبيل تسعى لمحاولة التدخل في الشأن اللبناني محاولاً تأييد الموارنة في جبل لبنان وفرض حمايتها عليهم وتأييدهم.

حيث بدأت فرنسا تتطلع إلى لبنان وتتدخل في شئونه منذ أحداث عام 1860م، حيث سرت الفتنة الطائفية في كلاً من سوريا ولبنان وقتل الكثير من المسيحيين في دمشق، الأمر الذي أقلق الكثير من الدول وعلى رأسهم فرنسا فتدخلت لحماية الموارنة في جبل لبنان من بطش الدروز والباشوات الأتراك، حيث وضع نظام حامية بكفالة دولية، ووضعت مسودة النظام الجديدة في عام 1861م، واتخذ شكله النهائي في سبتمبر 1864م وظل قائمة حتى الحرب العالمية الأولى وتحديداً حتى عام 1915م⁽¹⁾

بهذا النظام تمكنت فرنسا وغيرها من الدول من السير بلبنان على درب الطائفية والخروج من القومية، فجبل لبنان له استقلالية خاصة ويخضع لحماية فرنسية بصفة خاصة حتى وإن كان جزءاً من سوريا الكبرى وخاضعاً للسيادة العثمانية.

تدهور أوضاع لبنان في الحرب العالمية الأولى:

عانت لبنان كثيراً في نهاية الحكم العثماني حتى إننا نستطيع القول إن تقييم الوضع في لبنان هذه الفترة بأنه كان وضعاً مأساوياً بكل المقاييس وعلى كافة الأصعدة، ولعل بعض ما عانته لبنان يعود إلى عدم ثقة العثمانيين في مسحيي لبنان بصفة خاصة وهو الأمر الذي عان منه اللبنانيين كثيراً.⁽²⁾ في نوفمبر عام 1915م ألغت السلطات التركية في لبنان الحكم الذاتي لجبل لبنان وأصبح سنجق عادي يُحكم مباشرة بالحكم التركي، الأمر الذي قضى على الشخصية المستقلة لجبل لبنان والتي كانت واقعة منذ عام 1864م. وفي عام 1917م ألغت السلطات القضائية الممنوحة لرؤساء للملل المختلفة؛ مما أدى إلى فقدانهم لمراكزهم الاجتماعية القديمة، واحتكامهم في أمورهم الخاصة إلى دين وقضاء لا يدينون به، أضف إلى ذلك تدهور العملة التي أصبحت غير مقبولة وعديمة القيمة؛ الأمر الذي يعني أن الاقتصاد المحلي دُمّر، هذا مع دمار المحاصيل الزراعية نتيجة هجوم الجراد عام 1915م.⁽³⁾

أما منطقة الساحل وجبل لبنان بصفة خاصة فقد شهدت تدهوراً كبيراً منذ الساعات الأولى لإعلان الحرب، حيث كان الساحل يعتمد على السفن التي تجيء إليه بحراً حامله معها كل ما يحتاجه، فما إن انقطعت عنه السفن وانخفضت المساعدات القادمة من الخارج وأصبح الساحل في عزلة شبه تامة، وعاش لبنان مجاعة مقفرة، وفرض على شبابه التجنيد الإجباري، وانطفأت الأنوار، وقيدت التحركات، هكذا بدأت لبنان في حالة من المجاعة وفي نفس الوقت تزايد الشكوك من القيادة الأتراك تجاه المسيحيين وتصاعد العنف ضدهم حتى وصف الأمر من بعض القيادات المسيحية بأنه «إبادة مقصودة»، حيث فقد الجبل خمس سكانه تقريباً إبان تلك الفترة نتيجة المجاعة، ومن لم يمت بالمجاعة فلم يكن دواءه وعلاجه متيسراً فعاش هزلياً في مهب الرياح.⁽⁴⁾ ومما يؤكد تدهور الأوضاع في ظل الحكم العثماني إبان فترة الحرب العالمية الأولى هو إنه حينما دخلت القوات البريطانية والفرنسية إلى بيروت في نهاية عام 1918م، بدت أثار النكبة واضحة، مما اضطرهم القوات البريطانية إلى توزيع الغذاء والملابس من مؤنهم، وسارعت فرنسا وقامت بنفس العمل، حيث وزع الآباء اليسوعيين الطعام بنصف الثمن أو بالمجان تماماً

حيث قاموا بشراء سواء من المتعهدين المحليين الذين كانوا يخزنون الطعام في مخازنهم بينما الشعب يتضور جوعاً أو باستيراده من الخارج، كما أوت الموزعين والمشردين والأطفال حيث أسسوا 16 ملجأً ضمت 1300 طفل خلال الفترة 1918-1919م.⁽⁵⁾

الاتفاقيات دولية لفرض الانتداب الفرنسي على لبنان : اتفاقية سايكس بيكو:

كانت الخطوة الأولى عن طريق فرض السيطرة الفرنسية على لبنان هي الاتفاقية التي وقعتها فرنسا مع كلاً من بريطانيا وروسيا القيصرية عام 1916م والتي عرفت باتفاقية سايكس - بيكو، وعلى الرغم من إنها كانت اتفاقية سرية إلا أن قيام الثورة البلشفية وسقوط روسيا القيصرية قد أفشي سر الاتفاقية⁽⁶⁾. وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية عبر مراسلات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي فرنسوا جورج بيكو والبريطاني السير مارك سايكس، وصدق على الاتفاقية في مايو 1916م، وبموجب الاتفاقية قسم المشرق العربي إلى خمسة مناطق، ثلاثة منها ساحلية، واثنان داخلية، ولونت المناطق الساحلية بالأحمر والأزرق الأسود، أما المنطقتان الداخليتان فقد تركتا بلا لون وعرفت باسم المنطقة «أ» والمنطقة «ب»⁽⁷⁾. وهكذا رأّت فرنسا في الحرب العالمية الأولى وفي مسار الأحداث أن الفرصة مواتية من أجل تحقيق حلمها وفرض سيادته على سوريا الكبرى، وبناء على ذلك سارعت فرنسا لتعقد اتفاقاً مع كلاً من بريطانيا، وروسيا القيصرية وقد نصت الاتفاقية على:⁽⁸⁾

- استيلاء فرنسا على غرب سوريا ولبنان وولاية أضنة.
- استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.
- استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال، واعترفت المعاهدة كذلك بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.

المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق سوريا وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية.

يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية.
يصبح ميناء الإسكندرونة حرّاً.⁽⁹⁾ وعلى الرغم من إن الاتفاقية تجاهلت

الشعور القومي في سوريا ولدى القوميين العرب في لبنان، والعراق وفرضت عليهم نظاماً وسلطة أجنبية لا تلبى رغباتهم، كما تجاهلت الاتفاقية مراسلات الحسين - مكماهون الذي تعهدت فيه بريطانيا للملك حسين بدولة عربية تشمل سوريا، إلا إن الاتفاقية سمحت لفلسطين أن تكون تحت سيادة دولية لحين تقرير مصيرها "وعلى الرغم من ذلك فإن بريطانيا لم تف بهذا التعهد إلا أن الفكرة نفسها كانت مطروحة على مائدة المفاوضات".⁽¹⁰⁾

مؤتمر الصلح (فرساي 18 ديسمبر - 21 يناير 1920م):

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سعت الدول المنتصرة إلى تقسيم أراضي الدولة العثمانية، وفي هذا المؤتمر استطاعت فرنسا أن تؤيد مطامعها بفرض انتدابها على سوريا ولبنان من خلال ارسال أنصارهم إلى المؤتمر وهي اللجنة السورية المركزية برئاسة شكري غانم، التي قالت بأنها تتحدث باسم كل سوريا ولبنان وطالبت بدولة سورية ذات حدود واسعة تحت انتداب فرنسي، وعارضت فكرة ضم لبنان إلى الدولة العربية، داعياً تدعو للوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية.⁽¹¹⁾ ونصت اتفاقية فرساي على الاعتراف المؤقت بسلطة الدول المنتدبة على الأراضي التابعة فيما سبق للدولة العثمانية، مع الأخذ في الاعتبار رغبات الدول المنتدبة مع تحديد لجنة لاستطلاع رأي الشعب، وعلى الرغم من انسحاب الدول من هذه اللجنة إلا أن الولايات المتحدة أرسلت لجنة برئاسة كنع - كراين واستتمعت لكل الآراء باعتبارها دولة محايدة.⁽¹²⁾

وفي لبنان انقسم الرأي العام على نفسه كلاً منهم يسعى لتحقيق مأربه، فما بين الانتداب الفرنسي أو الوحدة مع سوريا أو حتى الانفصال التام تبعثرت آراء اللبنانيين وتاهت إرادتهم، فقد أيد المارونيين والروم الكاثوليك وجبل لبنان والقطاع الغربي الانتداب الفرنسي⁽¹³⁾، أما بيروت فأيدت انتداب أمريكي أو بريطاني، وانقسم الكاثوليك على أنفسهم، بينما ايدت الأغلبية المسلمة وحدة سوريا بدون انتداب وصدر قرار الانتداب في 28 فبراير 1920م⁽¹⁴⁾ ويعقب لونغريغ على الاتفاقيات قائلاً: «أن المجتمعين في كل الاجتماعات مثل فرساي ويان ريمون لم يكن يملكون حرية مطلقة في صياغة المعاهدات، فقد تحايلا عليه واستبدل الاحتلال بالانتداب»⁽¹⁵⁾.

لبنان تحت الانتداب الفرنسي:

بعدما تهيأ الرأي العام الدولي لقبول الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان لم يكن أمام فرنسا إلا أن تطرد الشريف حسين من سوريا وتقهقر القوميين العرب في لبنان وتأسس للانتداب. وفي مارس عام 1920 أعلن الجنرال الفرنسي هنري جوزيف اوجين غورو (Henri. J. Gouroud) إنهاء الإشراف الفرنسي ليحل

بدلاً منه الإدارة المباشرة وبدأت فرنسا تعيد ترتيب لبنان إدارياً.⁽¹⁶⁾ ثم تلى ذلك خطوة أخيرة لتكتمل فرنسا سيطرتها على لبنان والتي جاءت في 31 أغسطس 1920م حينما اصدر المفوض السامي الفرنسي غورو مرسوماً بإنشاء دولة لبنان الكبير يحكمها حاكم فرنسي، وقسم لبنان إلى 4 سناجق هي (لبنان الساحلي، البقاع، جبل لبنان، لبنان الجنوبي) بينما منحت بيروت وطرابلس وضعا خاصاً.⁽¹⁷⁾ وهكذا أضحت لبنان منذ عام 1920م وحتى عام 1943م تحت الانتداب الفرنسي، وتوالت الحكومات والرؤساء والمندوبين الفرنسيين، وتضاربت الاتجاهات داخل لبنان ما بين مؤيد ومعارض لوجود فرنسا وسياستها، ولن نخوض في هذا الأمر وإنما سننتقل إلى تقييم مخلفات الانتداب الفرنسي في لبنان.

مخلفات الاستعمار الفرنسي في لبنان: المجال السياسي:

منذ البداية سعت فرنسا إلى اتباع سياسة «فرق تسد» وهي السياسة التي تنكر فرنسا إنها تعاملت بها في لبنان، حيث وجد الفرنسيين أنفسهم أمام مجتمع طائفي بامتياز فالمجالس النيابية والسياسية موزعة حسب الطوائف اللبنانية ولم يكن أمام فرنسا أن تفعل شيء لتلغي هذا الأمر الواقع فما كان منها إلا أن أبقت كما هو.⁽¹⁸⁾ وتتضح اختلاف التوجهات اللبنانية في التعامل مع مسألة القومية اللبنانية ذاتها وتطورها منذ اللحظة الأولى لفرض الانتداب الفرنسي، حيث بدأ ضغط التيار العربي اللبناني الداعي لضم لبنان إلى سورية وأيد هذا التيار المسلمين السنة على وجه الخصوص، بينما كانت فرنسا ترى أن من مصلحتها إيجاد أو خلق كيان سياسي مسيحي للبنان منفصل عن سورية، تمهيدا لتقسيم لبنان ذاتها إلى دويلات طائفي، ولتحقيق ذلك استعانوا بتنظيمات وشخصيات سياسية ومجتمعية ودينية ذات توجه لبناني مستقل من الطائفة المارونية لمواجهة التيار الوحدوي مع سورية، المنتشر بين أوساط الجماهير والنخب الإسلامية على وجه العموم في مدن الساحل وداخل البلاد، ولإقامة دولة لبنانية موسعة تستخدم للضغط على الحكومة العربية في دمشق⁽¹⁹⁾ وقد تبلورت هذه السياسة حينما ثار أنصار الملك فيصل «الفيصليون» عام 1920م في دمشق وأيدهم مسلمو لبنان في جبل عامل والبقاع، وعلى أثر ذلك حدثت أعمال عنف في لبنان، سمح الفرنسيون خلالها بتكوين عصابات في لبنان لإثارة الاضطرابات وتأجيج الخلافات الطائفية في المنطقة الشرقية، فقامت الفتن الطائفية بين المسلمين وبين الموارنة الذين يسكنون بينهم في عدد كبير من القرى، كما قام المفوض السامي الجنرال غورو بتشجيع الدعوة اللبنانية الاستقلالية ونشر بذور «الفكرة الفينيقية» بين الموارنة⁽²⁰⁾.

هذا الرأي هو الرأي الغالب بين القوميين العرب والعديد من الباحثين الشرقيين حتى اليوم بينما يوجد اتجاه آخر لبناني - فرنسي يرى أن لفرنسا أيادي بيضاء في الفكر السياسي اللبناني، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه لفرنسا فضل في الجهود التي بذلتها في تخريج جيل متعلم ذو وعي ثقافي، فقد «تمكن هؤلاء المثقفين أو بتعبير أدق المفكرين، من بلورة مشروع النهضة العربية، الذي حمل الزخم في فترة ما بين الحربين، من الحركة القومية العربية حتى العقد الذي تلا الاستقلال، وكانت فترة ما بعد الاستقلال (1943) استمراراً للعمل الذي تم في إطار الانتداب وعززت هيكل هذه الدولة، وفقاً للتطلعات الوطنية للرأي العام وأهداف الانتعاش والابتكار والحدثة، ففي زمن تركيا لم تكن هناك دولة، وفي زمن فرنسا سارت لبنان إلى فكرة الدولة الواحدة»⁽²¹⁾. ومن الملاحظ أن رؤية المسلمين تغيرت من خلال تخليهم عن فكرة الوحدة السورية ومطالبتهم بها، ومن جية أخرى أخذ المسيحيون يطالبون بالاستقلال ويتخلون عن فكرة الانتداب ويتضح ذلك من خلال المسلمين بقيادة رياض الصلح والموارنة بقيادة بشارة وتمكنوا من تحقيق استقلال لبنان فيما أطلق عليه الميثاق الوطني الذي تم بين الزعيمين وأهم مبادئه:

استقلال لبنان استقلالاً تاماً، ورفض أي من الحماية الأجنبية.

لبنان ذو توجه عربي تربطه بالبلدان العربية روابط التعاون والأخوة. التعاون الكلي بين اللبنانيين على اختلاف ميولهم.⁽²²⁾

فما بين الرأيين نستطيع القول أن لبنان كانت طائفية قبيل الانتداب الفرنسي وظلت طائفية اثناءه وبعده وإلى اليوم، ولم يكن في استطاعة فرنسا أو الدولة العثمانية من قبلها أو محمد علي من قبلهم أو أي دولة أخرى أن تلغي طائفية لبنان فلبنان طائفية حتى النخاع، ولكن يمكن القول أن الانتداب ساعد بالفعل على تحقيق نوعاً ممن الترابط والتكافل ولو كان مؤقتاً وفي نهاية الانتداب تبلور هذا في اتفاق المسلمين والمسيحيين على إنهاء الانتداب وتخلي المسلمين عن حلم الدولة العربية الموحدة.

المجال القضائي:

كان أول قرار اتخذته السلطات الفرنسية هو تجاهل القانون العثماني الذي حرم رؤساء الطوائف من ممارسة سلطاتهم القضائية، حيث أعيدت لهم امتيازاتهم القديمة، وواصلت المحاكم الشرعية أعمالها، وأنشأت نقابة المحامين اللبنانيين، ونظمت السجلات القضائية، وأنشأت محكمة تجارية في بيروت وثلاث محاكم للاستئناف في بعبدا والاسكندرونة.⁽²³⁾

أما بالنسبة للمسلمين فقد ظل المذهب الحنفي القاعدة للمذهب السني الذي كما كان في العهد العثماني، ولفرض السيطرة عليهم استحدث منصب

المفتي الأكبر حتى لا يتطلع السنة إلى العرب خارج لبنان، وشجع الفرنسيون الشيعة على تعزيز فقهم وإنشاء محاكم خاصة بهم، وأنشأت محاكم لشيعة تطبق الفقه الشيعي⁽²⁴⁾.

من الملاحظ في المجال القضائي أن فرنسا عملت على تعميق فكرة استقلالية كل مذهب عن الآخر بحيث يمكنها أن تستقوى بأحد هذه الطوائف إذا ما استدعت الضرورة إلى ذلك.

المجال الاقتصادي:

لقد دأب الفرنسيون على إلحاق اقتصاد الدول المستعمرة بالاقتصاد الفرنسي هيكلياً ونقدياً⁽²⁵⁾، عانت لبنان من تدهور اقتصادي كبير عشية فرض الانتداب عليها وكان على فرنسا أن تبذل جهوداً حثيثة لتعزيز الاقتصاد اللبناني وفي ضوء ذلك استبدلت العملة التركية التي تدهورت للغاية بالعملة المصرية، ثم أصدرت عملة سورية لبنانية عام 1920م⁽²⁶⁾.

عمل الانتداب على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي للبنان وهو ما تبلور خلال الفترة من 1931م وحتى عام 1937م، أما الصادرات فقد ارتفعت من 7 مليون فرنك سنة 1921م إلى 892 مليون فرنك سنة 1938، وارتفع الواردات من 600 مليون عام 1921 إلى 1687 مليون عام 1938م⁽²⁷⁾.

وبنظرة متأنية نجد أن الانتداب الفرنسي استطاع أن يكون شخصية اقتصادية للبنان، تبينت معالمها في وجود عملة لبنانية لأول مرة في تاريخ لبنان، كما زادت الصادرات بنسبة 127% بينما لم تزد الواردات إلا بنسبة 2.8% فقط الأمر الذي يعني تطور كبير في المجال الاقتصادي اللبناني أثناء فترة الانتداب الفرنسي مقارنة بفترة الحكم العثماني⁽²⁸⁾، مع ذلك كله نجد أن هذا التطور الاقتصادي يصب في الدرجة الأولى في خدمة الاستعمار الفرنسي⁽²⁹⁾.

المجال التعليمي:

يُعد التعليم هو المجال الثاني الأكثر استفادة بعد الاقتصاد، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى تحديث التعليم وتوجيهه للاستفادة منه في خدمة توجهاتها ومصالحها وهو ما انعكس بالإيجاب والسلب في نفس الوقت على المجتمع اللبناني كلاً حسب توجهاته.

المدارس:

بمجرد دخول فرنسا إلى بيروت أعادت فتح المدارس الفرنسية التي أغلقت السلطات العثمانية أبوابها من قبل، حيث خصص جورج بيكو للطوائف مليون ونصف فرانك لإعادة فتح المدارس، حتى بلغ عدد المدارس التي افتتحت عام 1919م 668 مدرسة، وفي عام 1920م بلغت 820 مدرسة، ثم

زادت في عام 1921م إلى 993، وفي عام 1939م بلغت عددها 1341 مدرسة، أما عن التعليم الحكومي فلم يلق نفس الاهتمام من سلطات الانتداب حيث بلغت المدارس الرسمية 113 مدرسة فقط وفي مقابل زيادة الدعم للتعليم الخاص الفرنسي قل الدعم التعليم الرسمي بنسبة 8.3% في عام 1943م.⁽³⁰⁾ أما عن نسبة الأمية فقد اهتم الانتداب بالتعليم بين الطوائف المسيحية لاسيما في جبل لبنان حتى ينخرطوا في السلك الإداري ويطلعوا بمهام الانتداب؛ فبينما كانت نسبة الأمية في لبنان عام 1932م 54%؛ فإن نصيب الكاثوليك منها كانت 39%، والموارنة 48%، أما عند السنة 66%، وأخيراً بلغت النسبة عند الشيعة 83%، وفي أواخر عهد الاحتلال 1942 - 1943م قلت النسبة بحيث أصبحت 31.5% عند الكاثوليك، 35% عند الدروز، وعند السنة 47% أخيراً الشيعة 68.9%.⁽³¹⁾

كما حظي تعليم البنات باهتمام متصاعد في لبنان فبينما كان للبنات مدرسة واحدة عام 1921م، فإنه في 1932 ارتفع عدد مدارس البنات إلى 37 مدرسة⁽³²⁾، الأمر الذي أسهم في تشكل جيل من المثقفين من خريجي مدارس الإرساليات ومعاهدها أو من خريجي المدارس الوطنية والجامعة السورية، بالإضافة إلى خريجي الجامعات الفرنسية، وجيل المثقفين هذا أسهم في إرساء أسس الدولة الحديثة اللبنانية بعد الاستقلال 1943م، ولا تزال أجيال ذلك العهد تتذكر جديّة ودقّة وصرامة التعليم في العهد الفرنسي، الذي خلق أجيالاً ذات ثقافة عميقة وواسعة تجيد اللغتين العربية والفرنسية.⁽³³⁾

مما عمد بالفرنسيين الى تجريد التعليم من محتواه الوطني، بضرب مراكز اللغة العربية وإيجاد مناهج تساعد على وضع الأجيال تحت رحمة التأثير الثقافي، ذلك بجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية، وإلزامية لأطفال المدارس الابتدائية، كما جعل المستعمر لثقافة الفرنسية مركز الصدارة على حساب بقية الثقافات⁽³⁴⁾

وبالمجمل يمكننا القول أنه كان للانتداب الفرنسي أثر بالغ عم وضع التعليم في لبنان الكبير، حيث كان مثلاً صارخاً لوجود التفرقة بين لبنان القديم ولبنان الكبير، فبعد توسع فرنسا في جبل لبنان أخذت تعمل على تعطيل مسيرة التعليم الرسمي الإسلامي، باعتباره يوحد بين الاتجاهات والميول السياسية، مما أدى إلى انخفاض عدد المدارس الرسمية في الفترة الممتدة ما بين 1920-1939 من 991 مدرسة إلى 700 مدرسة مما أدى إلى انخفاض أعداد التلاميذ، وفي نفس الوقت تعاونت سلطات الانتداب مع اليسوعيين وغيرهم لتعزيز التعليم الخاص واعتمدت على خريجي هذه المدارس من المسيحيين

لشغل المناصب الإدارية مما أثار سلبياً على الوعي الثقافي الإسلامي وعمق الازدواجية الثقافية الفكرية داخل المجتمع اللبناني، وجعل التعليم أداة طيعة في أيدي الانتداب لتعزيز المجتمع الطائفي⁽³⁵⁾.

اللغة:

اعتبرت اللغتين الفرنسية والعربية لغتي رسمية إجبارية في المدارس الرسمية، حيث كانت الامتحانات تجري طبقاً لمنهج المدارس الخاصة؛ مما يعني أن الرياضيات والعلوم وأحياناً التاريخ والجغرافيا والحساب كان يتم امتحانهم باللغة الفرنسية؛ مما ترتب عليه ضرورة تدريسهم باللغة الفرنسية حتى المدارس الرسمية لمواكبة الامتحانات، الأمر الذي أدى إلى تعزيز اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية وعزل الشباب عن محيطهم الجغرافي والثقافي والإسلامي.⁽³⁶⁾ وبطبيعة الحال فإن أي دولة ترغب في تعميق الاستفادة من لغتها وفرنسا تحديداً دولة ثقافية بامتياز تعمل نشر لغتها الأم، ولكن الملاحظ هنا لم تعمل على إلغاء اللغة العربية أو اللغة المحلية كما حدث في الدول الإفريقية وشمال إفريقيا مع الدول العربية، فحقت تضررت اللغة العربية، ولكنها ظلت حية، وفي مقابل ذلك انتعشت اللغة الفرنسية وثقافتها بين أبناء الوطن اللبناني.

المجال الإداري:

بمجرد فرض الانتداب الفرنسي وإعلان لبنان الكبير زادت الرقعة الجغرافية لمساحة لبنان وأصبحت 10452 كم²، واكتسب لبنان مساحات زراعية جديدة في عكار وسيل البقاع وبعض المناطق الساحلية في صور وصيدا، بالإضافة إلى المرفأ البحرية الكبرى في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعبك، كما ارتفع عدد السكان من 414000 نسمة في عهد المتصرفية إلى 628000 نسمة في عهد الانتداب، وأصبحت بيروت العاصمة من أكبر المدن اللبنانية، وبالتالي انتقل الثقل السكاني إلى السواحل، كما أصبح التوازن السكاني في فترة الانتداب قائماً على تعاون إسلامي مسيحي بعد أن كان في عهد المتصرفية توازناً درزياً-مارونياً.⁽³⁷⁾

فمنذ وصولهم إلى بيروت في عام 1918م، دأب الفرنسيون على مواصلة توطيد سلطتهم في لبنان، فأعادوا تنظيم مجلس إدارة جبل لبنان القديم، الذي تركه العثمانيون خلال الحرب، وعينوا على رأسه حاكماً فرنسياً، أما ولاية بيروت فقد خضعت لإدارة خاصة تحت إشراف فرنسي للسيطرة على موانئ بيروت التي كانت تسكنها أغلبية من المسلمين⁽³⁸⁾.

كما حققت البلاد تقدماً ملحوظة في عدة مجالات في الفترة بين 1918-1943م، حيث وضع الدستور، ووزعت الصلاحيات، وشكلت السلطة التشريعية، ونظمت المحاكم والجمارك، كما امتدت خطوط البرق والهاتف، وأنشئ مطار بيروت ووسع مرفأ بيروت، وأصلح مرفأ طرابلس، وشيدت شبكة الطرق التي أصبحت الأولى من نوعها في الشرق، وأسست محطة راديو الشرق (الإذاعة اللبنانية).⁽³⁹⁾

الخاتمة:

من خلال مجريات هذه الدراسة نستخلص النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

- بينت الدراسة اتخاذ فرنسا من الاتفاقيات الدولية مدخلاً لتدخل في شؤون لبنان، ومن ثم استعمارها.
- أن الاستعمار الفرنسي ذو طبيعة خاصة، يجعل من الدول المستعمرة جزءاً من الوطن الأم.
- اتخاذ فرنسا سياسة "فرق تسد" في حكمها على لبنان.
- سيطرة فرنسا على المؤسسات التعليمية، مع توجيه التعليم لثقافة الفرنسية على حساب الثقافة الإسلامية والعربية.
- أظهرت الدراسة أن الوجود الفرنسي في لبنان جزء من المشروع الغربي في تفكيك العالم الإسلامي.
- كشف البحث عن بعض الجوانب الإيجابية، مثل التطور الاقتصادي والاهتمام بالبنية التحتية وبإدخال التقنية، لكن هذه الإيجابية كانت خدمة للاستعمار في المقام الأول.

ثانياً: التوصيات

- أدعوه لإعادة لبنان لمحيطها العربي والإسلامي من خلال تفعيل دورها في المنضات العربية والإسلامية.
- الحذر من المشاريع الغربية في المنطقة مهما كانت مبرراتها.
- استحضار المخلفات الاستعمارية على البلاد العربية عند حل المشكلات الداخلية في وقتنا الحاضر.

قائمة المراجع:

- (1) أسماء كتروسي وسناء عمران، المجتمع اللبناني في ظل نظام الانتداب (1920 - 1946م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجليلي بونعامة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، 2016م.
- (2) إسماعيل، حكمت علي، نظام الانتداب الفرنسي على سورية، تقديم محمد خير فارس، ط1، دار طلاس، دمشق، 1998م، ص 286، 287.
- (3) البعلبكي، منير، المصور في تاريخ لبنان، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1954م.
- (4) حلاق، حسين، تاريخ لبنان المعاصر -1913 1952، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.
- (5) رمضان، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي (1920-1943م)، مجلة دراسات تاريخية، ع 16، حزيان 2014، ص -209 272.
- (6) الشهبندر، عبد الرحمن، الثورة السورية الوطنية، تحقيق محمد كامل الخطيب، ط2، منشورات وزارت الثقافة، دمشق، 1993م.
- (7) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط7، دار النهار، بيروت، 1991.
- (8) الطاهري، حمدي، سياسة الحكم في لبنان: تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الأهلية (1920-1976م)، بيروت، 2004.
- (9) عبد الرحيم، جيهان إبراهيم شار علي، الاثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي على بلاد الشام، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2011م.
- (10) عبد فتوني، علي، تاريخ لبنان الطائفي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013م؛ الطاهري، حمدي، سياسة الحكم في لبنان: تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الأهلية (1920-1976م)، بيروت، 2004.
- (11) قبيسي، حسان، الدولة والتعليم الرسمي في لبنان، الدولة والتعليم في لبنان، بيروت، 1999، ص 105-184.
- (12) اللهيبي، ثروت الحنكاوي، الأطماع الأجنبية في بلاد الشام سورية تحت الانتداب الفرنسي نموذجًا 1920-1946م، دار الرحلية، عُمان، 2014م.
- (13) لونغريغ، ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان، ترجمة بيار عقل، ط1، دار الحقيقة، بيروت، ب. ت.
- (14) وليد المعلم، سوريا (1918-1958م) ط1، مطبعة عكرمة، دمشق 1985م.
- (15) Abdallah, H., Pour ou contre le Mandat français. Réflexions fondées sur des enquêtes de terrain, in FRANCE, SYRIE ET LIBAN 1918-

- 1946 Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataireL
ed. Méouchy, N., Damas, 2002, p. 181193-.
- (16)International Boundary Study No. 94 – December 30, 1969, Jordan.
– Syria Boundary (Country Codes: JO-SY), The Geographer Office of
the Geographer Bureau of Intelligence and Research.
- (17)Méouchy, N., Introduction thématique. France, Syrie et Liban 1918-
1946: Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire,
Pp. 1733-.

الهوامش:

- (1) لونغريغ، ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ب. ت، ص 23-24؛ قبيسي، حسان، الدولة والتعليم الرسمي في لبنان، في بشور، منير، الدولة والتعليم في لبنان، بيروت، 1999، ص 105-184، ص 117.
- (2) عبد فتوني، علي، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص 51.
- (3) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 67؛ عبد فتوني، علي، تاريخ لبنان الطائفي، ص 51.
- (4) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 68؛ الطاهري، حمدي، سياسة الحكم في لبنان: تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الأهلية (1920-1976م)، بيروت، 2004، ص 51.
- (5) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 102.
- (6) الشهيد، عبد الرحمن، الثورة السورية الوطنية، تحقيق محمد كامل الخطيب، ط2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1993م، ص 5.
- (7) كتروسي، أسماء و عمران، سناء، المجتمع اللبناني في ظل نظام الانتداب (1920 - 1946م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبيلي بونعامة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، 2016م، ص 16.
- (8) عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، ص 55.
- (9) International Boundary Study No. 94 – December 30, 1969, Jordan – Syria Boundary (Country Codes: JO-SY), The Geographer Office of the Geographer Bureau of Intelligence and Research
- (10) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 78-79.
- (11) رمضان، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي (1920-1943م)، مجلة دراسات تاريخية، ع 16، حزيران 2014، ص 209-272، ص 211؛ حلاق، حسين، تاريخ لبنان المعاصر -1913-1952، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص 81-85؛ الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، ص 57.
- (12) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 93.
- (13) اللهبي، ثروت الحنكاوي، الأطماع الأجنبية في بلاد الشام سورية تحت الانتداب الفرنسي نموذجاً 1920-1946م، دار الرحلية، عُمان، 2014م، ص 56.
- (14) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 110-120؛ كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 22.
- (15) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 110-120؛
- (16) رمضان، الانقسام الوطني، ص 224؛ الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط7، دار النهار، بيروت، 1991، ص 208.
- (17) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 153؛ رمضان، الانقسام الوطني، ص

- 210؛ عبد فتوني، تاريخ لبنان، ص 62.؛ الصليبي تاريخ لبنان الحديث، ص 206، كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 30؛ حلاق، تاريخ لبنان، ص 130.
- (18) Méouchy, N., Introduction thématique. France, Syrie et Liban 1918- 1946: Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire, Pp. 17-33
- (19) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 104.
- (20) رمضان، الانقسام الوطني، ص 256.
- (21) رمضان، الانقسام الوطني، ص 212؛ كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 30
- (22) **Abdallah, H.**, Pour ou contre le Mandat français. Réflexions fondées sur des enquêtes de terrain, in FRANCE, SYRIE ET LIBAN 1918-1946- Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire L.ed. Méouchy, N., Damas, 2002, p. 181-193-
- (23) كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 87
- (24) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 104.
- (25) كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 45؛ عبد فتوني، تاريخ لبنان، ص 68
- (26) وليد المعلم، سوريا (1918-1958م)، ط1، مطبعة عكرمة، دمشق 1985م، ص 12.
- (27) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص 151.
- (28) كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 48-50.
- (29) المرجع السابق، ص 52.
- (30) عبد الرحيم، جيهان إبراهيم شار علي، الاثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي على بلاد الشام، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2011م، ص 150.
- (31) قبيس، الدولة والتعليم، ص 118؛ كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 68.
- (32) المرجع السابق، ص 68-69.
- (33) كتروسي، عمران، المجتمع اللبناني، ص 70.
- (34) قبيسي، الدولة والتعليم، ص 125.
- (35) حكمت علي إسماعيل، نظام الانتداب الفرنسي على سورية، تقديم محمد خير فارس، ط1، دار طلاس، دمشق، 1998م، ص 286-287.
- (36) قبيسي، الدولة والتعليم، ص 125.
- (37) كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 72.
- (38) كتروسي وعمران، المجتمع اللبناني، ص 31
- (39) رمضان، الانقسام الوطني، ص 212.
- (40) البعلبكي، منير، المصور في تاريخ لبنان، الجزء الثامن، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1954م، 243-244.؛ الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، ص 79